التحفيزات الجبائية والتمويلية لصالح المؤسسات الناشئة في الجزائر مع الإشارة الى صندوق المؤسسات الناشئة

Taxes and financing incentives for starts-up in Algeria with reference to the Algerian Startup Fund

بحيري قادة*[1]، كرفيس فاطمة الزهراء[2]

[1] جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس/ الجزائر k.bahiri@yahoo.fr

[2] جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس/ الجزائر kerfisfatimazouhra297@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/04/26 تاريخ القبول: 2023/06/09 تاريخ النشر: 2023/06/06

ملخص:

هدفت هذه الدراسة الى أهم التدابير الجبائية والتمويلية الممنوحة لصالح المؤسسات الناشئة مع الاشارة الى صندوق تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر وما يمكن أن يساهم به في تطوير هذا النوع من المؤسسات. ومعروف ان الجزائر تبنت نموذج اقتصادي جديد يعتمد على المؤسسات الناشئة وذلك من خلال احتضان الأفكار والابتكارات والمشاريع وترقيتها وتطويرها وبالتالي تحقيق الأهداف المتوخاة منها في المجال الاقتصادي والاجتماعي وما حققته بعض المؤسسات الناشئة من تفوق ونجاح وحصولها على المراتب الاولى عالميا. ولقد أعطت الحكومة الحالية الاهتمام الكبير للمؤسسات الناشئة في برنامج عملها من خلال تحفيزات جبائية وتمويلية لفائدة هذه المؤسسات الناشئة. ويأتي دور الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة من اجل المساهمة في تمويل هذا النوع من المؤسسات وتمكين حاملي المشاريع من تجسيد أفكارهم المبتكرة على أرض الواقع وتطوير شركاتهم الناشئة، من خلال استثمار تثريه شراكة ذات قيمة مضافة عالية.

كلمات مفتاحية: تحفيزات جبائية، مؤسسة ناشئة، تمويل الجماعي، نمو اقتصادي.

تصنيفات JEL : M13، O31، Q28

*المؤلف المرسل

Abstract
This study aimed at the most important fiscal and financing measures granted in favor of start-up enterprises, with reference to the Algerian Startup Fund and what it can contribute to the development of this type of enterprise. It is well known that Algeria has adopted a new economic model that relies on emerging enterprises, by embracing ideas, innovations and projects, promoting and developing them, and thus achieving the desired goals in the economic and social field. The current government has given great attention to starts-up in its work program through tax and financing incentives for the benefit of these starts-up. The role of the ASF is to contribute to the financing of this type of enterprise and to enable entrepreneurs to embody their innovative ideas on the ground and develop their startups, through an investment enriched by a partnership with high added value.
Keywords: Tax incentives; starts-up; crowdfunding; economic growth.
Jel Classification Codes : M13, Q31, O28

1. مقدمة :

لم يعد اقتصاد المعرفة دخيلا على حاملي المشاريع الاقتصادية التي تعتمد في نشأتها وتطورها على راس مال معرفي تكون فيه المعرفة المعول الرئيسي الذي يقوم عليه الاقتصاد. ولقد فهمت الدول الناشئة هذه القاعدة الأساسية في تحريك عجلة النمو الاقتصادي. وكان من أثر هذا الفهم ان غيرت الكثير من هذه الدول نموذجا الاقتصادي حتى لا تبقى منعزلة عن الاحداث الاقتصادية العالمية. ومن بين الاحداث الاقتصادية تطور المؤسسات الناشئة التي تعتمد على البحث والتطوير والرقمة.

ومن بين هذه الدول الناشئة، الجزائر التي تسعى الى اعتماد نموذج اقتصادي جديد لا يعتمد على الريع ولكن على نموذج اقتصادي بديل يساهم في تحريك عجلة النمو الاقتصادي بعيدا عن تلك الرؤية الريعية الذي اعتمد عليه إقتصاد البلاد منذ الاستقلال. وقد تبنت الحكومة فكرة المؤسسات الناشئة والتي أصبحت نموذج يقتدى به في كثير من المجالات ولعلا تعميم فكرة إنشاء

مؤسسات ناشئة كإطار عام تدور عليه مذكرات الطلبة في الجامعة الجزائرية لخير لسلوك اقتصادي سليم وخير دليل على الإرادة السياسة التي تبنتها الحكومة وكل ذلك يصب في المساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتعزيز الاقتصاد الوطني والمحلي.

ولا شك أن دعم المؤسسات الناشئة أصبح من أولويات صانعي القرار الاقتصادي في الحكومة الجزائرية حيث أبدت الدولة الجزائرية اهتماما كبيرا بدعم الشباب في تجسيد أفكاره وابتكاراته ومشاريعه على ارض الواقع وذلك من خلال التحفيزات الجبائية والتمويلية للشركات الناشئة وإنشاء صندوق خاص بتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر. والمتتبع لأحكام القوانين المالية منذ 2020 الى غاية صدور قانون المالية لسنة 2023 يلاحظ بكل وضوح اهتمام الحكومة لمسالة المؤسسات الناشئة من خلال التحفيزات الجبائية من أجل تذليل الصعاب أمام هذه المؤسسات. ضف الى ذلك تلك التحفيزات المالية من خلال لصندوق الجزائري لتمويل المؤسسات الناشئة وكم هي المزايا الاقتصادية التي يقدمها هذا الصندوق من خلال تحمّل الأعباء بما فيها تغطية الخسائر الممكنة للمشروع. ومهما يكن من امر فان المؤسسات الناشئة أصبحت في القرن الواحد والعشرين الركيزة الأساسية التي يمكن ان يعول عليها في بناء إقتصاد معرفي ولبنة لا مفر منها للدولة. وقد بدا جليا ان أهميتها ودورها يتزايد باستمرار لذا فان الاهتمام بدراستها بالغ الاهمية وخاصة في ظل الوضع الاقتصادي الراهن.

1.1. إشكالية الدراسة:

تشهد الجزائر منذ سنوات وبالضبط من سنة 2020 توجه اقتصادي يهدف الى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة عن طريق إنشاء مؤسسات ناشئة ويظهر ذلك جليا من خلال المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المتعلق بالمؤسسات الناشئة والذي جاء بمجموعة من التدابير من أجل تذليل الصعوبات والعراقيل التي تقف أمام السير الحسن للمؤسسات الناشئة إضافة الى المرافقة التقنية التي يقوم بها صندوق تمويل المؤسسات الناشئة. وتأسيسا لما سبق جاءت هذه الدراسة لمعالجة الاشكالية الآتية: **ما هي أبرز التحفيزات الجبائية والمالية التي من شانها تطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر؟** وتتضمن هذه الإشكالية تساؤلين اثنين:

- ما هو مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفيما تتجلى أهميتها؟
- فيما تتمثل مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

2.1. فرضيات الدراسة:

في ضوء إشكالية الدراسة يمكن صياغة فروض الدراسة الحالية على النحو التالي:

- المؤسسات الناشئة لها خصوصيتها التكوينية من حيث التثبيت القانوني والتمويل المالي.
- للتحفيزات الجبائية والتمويلية دور جوهري في تطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر.

3.1. أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو محاولة تقييم التجربة الجزائرية المتعلقة بالمؤسسات الناشئة وتسليط الضوء على أليات التمويل بطريقة فعالة، كما تسعى الدراسة الى تحقيق ثانوية أخرى تتمثل في:

- تسليط الضوء على مختلف التدابير المالية والجبائية المتعلقة بالمؤسسات الناشئة.
- التعرف على دور المرافقة التي يقوم بها الصندوق الجزائري لتمويل المؤسسات الناشئة.

4.1. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراستنا في معرفة مصادر التمويل المختلفة اللازمة لإنشاء وترقية المؤسسات الناشئة في الجزائر وكذا الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة الجزائرية من اجل تطوير المؤسسات الناشئة وتحقيق النمو الاقتصادي.

2. تعريف الشركات الناشئة في الجزائر

ذكر المشرع الجزائري في المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15-09-2020 "المتعلق بإنشاء لجنة وطنية لعلامة "مؤسسة ناشئة" ومشروع مبتكر" وحاضنة أعمال"، وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها"، مجموعة من المعايير التي عرف من خلالها المؤسسة الناشئة على انها:" كل مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري، وتحترم المعايير التالية:

1. يجب الا يتجاوز عمر المؤسسة ثماني(08) سنوات
2. يجب ان يعتمد نموذج اعمال المؤسسة على منتجات أو خدمات أو نموذج اعمال أو اي فكرة مبتكرة؛
3. يجب الا يتجاوز رقم الاعمال المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية؛
4. أن يكون رأس مال الشركة مملوكا بنسبة 50% على الاقل، من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة أو من طرف مؤسسات اخرى حاصلة على علامة مؤسسة ناشئة؛

5. يجب ان تكون امكانات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية؛
6. يجب الا يتجاوز عدد العمال 250 عامل

يظهر من خلال التعريف السابق ان المؤسسات الناشئة في الجزائر تتعلق بمؤسسات تقوم على الابتكار وقابليتها للنمو الكبير، بالإضافة الى احترامها لمعايير مرتبطة بحدود قصوى خاصة بعمرها ورقم اعمالها وكذا عدد العمال التي تحتويه. وتعرف المؤسسة الناشئة اصطلاحا على أنها مشروع صغير بدأ للتو، وكلمة **Start-up** تتكون من كلمتين "**Start** "وهو ما يشير إلى فكرة الانطلاق و "**up** "وهو ما يشير لفكرة النمو القوي. ويمكن القول إن استخدام المصطلح بدأ بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة وذلك مع بداية ظهور شركات رأس مال المخاطر ليشيع استخدام المصطلح بعد ذلك، ويعرفها القاموس الفرنسي على أنها المؤسسات الشابة المبتكرة في قطاع التكنولوجيا الحديثة. وتعرف على أنها شركة صممت لتنمو بسرعة وكونها تأسست حديثا لا يجعل منها شركة ناشئة في حد ذاتها، كما أنه ليس من الضروري أن تكون الشركات الناشئة تعمل في مجال التكنولوجيا (بوالشعور، 2018، صفحة 420). وتُعرف وزارة الاقتصاد الفرنسية المؤسسات الناشئة "**start up**" أنها البراعم الخضراء "**jeune pousse**" للاقتصاد الجديد، وهي المؤسسات التي تراهن على الابتكار واستقباله من طرف السوق المحتملة حيث تبدأ عملها على مبدأ المغامرة وهو أمر محفوف بالمخاطر (**Marty, 2002, p. 4**). وأما **Paul Graham** مؤسس حاضنة الأعمال "**Y Combinator**" بأمريكا فيعرف المؤسسة الناشئة في مقال له موسوم ب "**Startup=Growth**" أنها "مؤسسة مصممة للنمو بسرعة وحداثة تأسيسها لا تجعل منها مؤسسة ناشئة. كما أنه ليس شرطا أن تعمل المؤسسات الناشئة بمجال التكنولوجيا، أو يتم تمويلها عن طريق رأس المال المخاطر. الشيء الأساسي الوحيد هو النمو. كل شيء آخر نربطه مع المؤسسات الناشئة يتبع النمو (**Graham, 2020**).

وتأسيسا لما سبق يتضح انه لا يوجد تعريف ثابت ومؤكد يمكن من خلاله تعريف المؤسسة الناشئة. ويمكن تحديد المؤسسة الناشئة من الناحية القانونية حسب رأس المال وطريقة الملكية وقد يكون حسب حجم الأصول أو حسب المبيعات وكذلك حسب عدد العمال كما سبق ذكره. ومهما يكن من أمر وككل كائن له فصول ومراحل، فكذلك الامر بالنسبة للمؤسسات الناشئة فهي كذلك تمر بمراحل صعبة وتذبذب شديد قبل أن تعرف طريقها نحو القمة. ويوضح الشكل التالي أهم المراحل التي تقطعها المؤسسات الناشئة خلال حياتها من خلال الدراسة التي قام بها "بول غرام".

الشكل رقم (01): منحنى المؤسسة الناشئة (بول غرام)

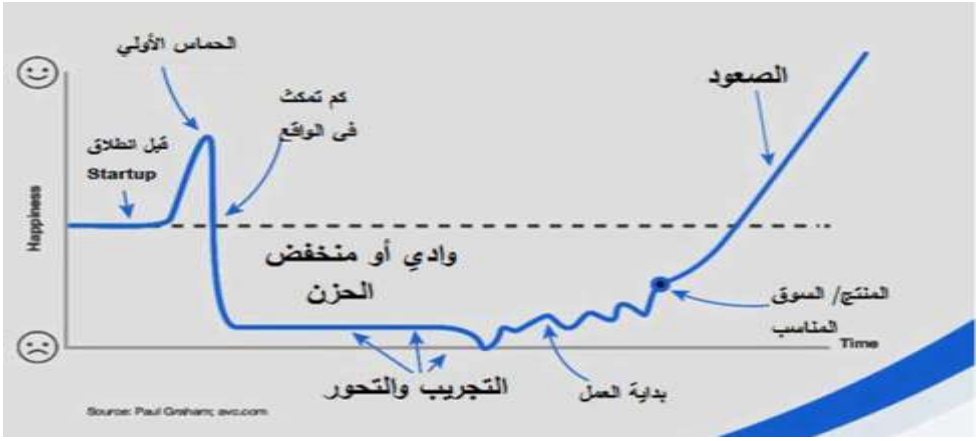

المصدر: https://www.google.com/search+Paul+Graham+startup+happiness+curve&sxsr :

ويتضح من الشكل رقم (01) أن المؤسسة الناشئة تمر بست مراحل وكذا الامر بالنسبة لكل مؤسسة. وتبدأ المرحلة الاولى قبل انطلاق المؤسسة الناشئة، حيث يقوم صاحب المشروع او صاحب الفكرة بطرح نموذج أولي لفكرة ابداعية، وخلال هاته المرحلة يتم التعمق في البحث، ودراسة الفكرة جيدا ودراسة السوق والسلوك وأذواق المستهلك المستهدف للتأكد من امكانية تنفيذها على أرض الواقع وتطويرها واستمرارها في المستقبل. والبحث عن الممول. واما المرحلة الثانية وهي مرحلة الانطلاق، في هذه المرحلة يتم إطلاق الجيل الأول من المنتج أو الخدمة، حيث تكون غير معروفة، وربما أصعب شيء يمكن أن يواجه المقاول في هاته المرحلة هو أن تجد من يتبنى الفكرة على أرض الواقع ويمولها ماديا، وعادة ما يلجأ رائد الأعمال في هذه المرحلة إلى ما ممولين من الاقارب او من يثق فيهم وغالبا ما يكون الأصدقاء والعائلة هم المصدر الرئيسي الذي يلجأ إليهم صاحب المؤسسة للحصول على التمويل. وفي هذه المرحلة يكون المنتج بحاجة إلى الكثير من الترويج كما يكون مرتفع السعر، وخلال هذه المرحلة تطلق الدعاية للمنج الجديد وتأتي بعد ذلك المرحلة الثالثة وخلال هذه المرحلة الحرجة يبلغ فيها المنتج الذروة ويكون هناك حماس اولي كما يظهر في الشكل رقم (01)، ثم ينتشر العرض ويبلغ المنتج الذروة في هاته المرحلة يمكن أن يتوسع النشاط إلى خارج مبتكريه الأوائل، فيبدأ الضغط السلبي حيث يتزايد عدد العارضين للمنتج ويبدأ الفشل، أو ظهور عوائق أخرى ممكن أن تدفع المنحنى نحو التراجع. وتبعا لهذه المرحلة الثالثة تظهر المرحلة الرابعة وهي مرحلة الانزلاق في الوادي، وبالرغم من استمرار

الممولين المغامرين (رأس المال المغامر) بتمويل المشروع إلا أنه يستمر في التراجع حتى يصل إلى مرحلة يمكن تسميتها وادي الحزن أو وادي الموت، وهو ما يؤدي إلى خروج المشروع من السوق في حالة عدم التدارك خاصة وأن معدلات النمو في هذه المرحلة تكون جد منخفضة. وبعدها تأتي المرحلة الخامسة والتي يطلق عليها "بول غرام' بمرحلة تسلق المنحدر. ويستمر صاحب المشروع في هذه المرحلة بإدخال تعديلات على منتجه وإطلاق اصدارات محسنة، لتبدأ الشركة الناشئة بالنهوض من جديد بفضل الاستراتيجيات المطبقة واكتساب الخبرة لفريق العمل، ويتم إطلاق الجيل الثاني من المنتج وضبط سعره، وتسويقه على نطاق أوسع. واخيرا يأتي دور المرحلة السادسة وهي مرحلة النمو المرتفع. وفي خلال هذه المرحلة يتم تطوير المنتج بشكل نهائي ويخرج من مرحلة التجربة والاختبار، وطرحه في السوق المناسبة، وتبدأ الشركة الناشئة في النمو المستمر ويأخذ المنحنى بالارتفاع، لتبدأ مرحلة النمو الاقتصادي وتحقيق الأرباح المأمولة.

ومن حيث التمويل المالي فان المؤسسات الناشئة وبما انها مؤسسات مبتكرة كان لزاما عليها ان تجد لنفسها سوقا يهتم بها وتهتم به من خلال اداء خدمات وتحقيق ارباح. ولكن عليها ان تحديد طرق وأساليب تمويل تخصها. ومن من بين طرق تمويل المؤسسات الناشئة المعتمدة عالميا نذكر ما يلي:

- التمويل الذاتي **Self financing**: هي أموال المقاول الخاصة وغالبا ما يتم الاعتماد عليها في بداية الفكرة لتطويرها واختبارها بالسوق حيث تكون التكاليف قليلة نسبيا، وتعتبر المرحلة الأولية للفكرة ويُعبر عن هذه المرحلة بالبذرة (**Startup/Seed**).

- التمويل التمهيدي (**bootstrapping**): غالبا ما يكون هذا التمويل المصدر الأولي لرأس مال المؤسسات الناشئة حيث يمثل المؤسسون وعائلاتهم وأصدقائهم، ويُرمز له ب **FFF** والذي يقصدون بها الأصدقاء والعائلة والأغبياء **friends, family, and fools (Manolova, Manev, Carter, & Gyoshev، 2006**) ويعتبر أكثر شيوعا بالولايات المتحدة الأمريكية.

- الموظفون الأوائل **The first employees** : تبحث المؤسسة الناشئة عن توظيف أفراد بأقل تكلفة وتدعوهم للعمل بأقل مقابل مراهنة بنجاح المؤسسة الناشئة وبالمقابل يحصلون على أسهم بها مستقبلا؛ كما قد يضم بعض المؤلفين هذا النوع من التمويل إلى التمويل التمهيدي (**bootstrapping**) حيث يبحث المقاول في محيطه القريب عن تكوين فريق والعمل معهم.

- ملائكة (أو رعاة) الأعمال (**Business Angels**): ويعد هؤلاء الرعاة من أهم مصدر مالي للمؤسسات الناشئة بأغلب دول العالم، هؤلاء المستثمرون الذين هم أشخاص طبيعيون أثرياء

يدعمون المؤسسات الناشئة المبتكرة ذات أمكانيات نمو عالية على المدى المتوسط والطويل بأموالهم الخاصة. غالبًا ما يكون ملائكة الأعمال مقاولين سابقين أو مديرين تنفيذيين حاليين يرغبون بمشاركة معرفتهم الإدارية وخبرتهم. يتم تشبيههم ب الرعاة للمؤسسات الناشئة وفي العموم يطلبون الارتباط بالمشروع عن طريق الأسهم.

- شركات رأس المال المخاطر **venture capital** : تهتم شركات رأس المال المغامر بالمشاريع التي تعد بنمو سريع للقيمة وطريق محدد للخروج. وتركز هذه الشركات على الفرص عالية المخاطر والعائد المرتفع وتستثمر الأموال المجمعة من المستثمرين الخارجيين الذين استثمروا في صندوق رأس المال الجريء. وحيث يتم تمويل المؤسسة الناشئة في شكل حصة في رأس مال المؤسسة الناشئة، هدفهم تحقيق مكاسب رأسمالية بعد بضع سنوات.

- التمويل الجماعي (**Crowdfunding**): هو تمويل تشاركي مفتوح للجميع يتماشى مع روح الإبداع والابتكار وأصبح تمويلا مرتبطا بالمؤسسات الناشئة، من أجل الاستفادة من هذا النوع من التمويل يمر المقاول عبر منصة متخصصة عبر الانترنت وإطلاق حملة تبرعات ضمن إطار زمني محدد حيث النجاح بالحملة وإقناع المنتسبين للمنصة بأهمية الفكرة يضمن التمويل للمؤسسة الناشئة. ويشمل هذا النوع من التمويل المكافأة، والتبرع بدون مقابل، كما يمكن أن يكون قرضا، أو مشاركة في رأس مال المؤسسة المستقبلية. ويتم الاعتماد على هذا النوع من التمويل في مختلف مراحل حياة المؤسسة الناشئة حيث يتم اختيار نوع محدد من التمويل الجماعي لكل مرحلة ويعتمد عليه خاصة بداية من المرحلة المبكرة من حياة المؤسسة الناشئة.

- التمويل الحكومي **government funding**: وتعتبر هذه الإعانات من أهم المصادر الرئيسية لتمويل المؤسسات الناشئة، وتنصرف هذه الاعانات الى المنح غير القابلة للسداد مثل البرامج، والإعانات، والقروض منخفضة الفائدة، والإعفاءات الضريبية. ونجد هذا النوع من التمويل في شتى مراحل تطور المؤسسة الناشئة وتختلف الهياكل المسخرة لهذا من دولة إلى أخرى.

3. التحفيزات الجبائية والتمويلية لصالح المؤسسات الناشئة في الجز ائر.

لا يخفى على أحد ان للتحفيزات الجبائية والتمويلية دور جوهري ليس فقط في تطوير المؤسسات الناشئة ولكن الحفاظ على كينونتها وبقائها. والجزائر وحرصا منها على تطوير المؤسسات الناشئة وذلك انطلاقا من توجيهات رئيس الدولة ومن خلال تبنيها نموذج اقتصادي يعتمد على المؤسسات المبتكرة والناشئة الى ذلك المؤسسات الاقتصادية فقد وضعت حزمة من الاجراءات التحفيزية تخص الجانب التمويلي وكذا الجانب الجبائي وهو لا يقل اهمية من التمويل المالي. و سنتطرق الى التدابير الجائية وبعدها نعالج التحفيزات المالية:

1.3. التحفيزات الجبائية للشركات الناشئة في القو انين المالية

1.1.3. قانون المالية 2020:

أُقر قانون المالية لسنة 2020 في المادة 69 تسهيلات وتحفيزات جبائية لفائدة المؤسسات الناشئة "**start-up**" التي تنشط في مجالات الابتكار والتكنولوجيات الجديدة وإعفائها من الضريبية على الأرباح والرسم على القيمة المضافة بالنسبة للمعاملات التجارية وذلك بهدف مرافقتها في مرحلة الانطلاق وضمان تطويرها لاحقا. كما أنشات الدولة حساب تخصيص خاص في الخزينة يحمل رقم 150-302 وعنوانه" صندوق دعم وتطوير المؤسسات الناشئة" وذلك من خلال المادة 131 من نفس القانون.

2.1.3. قانون المالية 2021:

أقرت الحكومة مجموعة من التحفيزات الجبائية لفائدة المقاولين الشباب، في قانون المالية 2021، بالرغم من الصعوبات التي تميز الوضع المالي للبلاد، لاسيما مع انتشار جائحة فيروس كورونا وانعكاساتها الاقتصادية، حيث كانت المؤسسات المصغرة والحاضنات الأكثر استفادة منها. وفي هذا الإطار أقرت المادة 86 من قانون المالية لسنة 2021 المعدلة لأحكام المادة 33 من القانون رقم 20-07 المؤ رخ في 4 جويلية 2020 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020 الإعفاءات كمايلي: "تعفى المؤسسات التي تحمل علامة "مؤسسة ناشئة "من الرسم على النشاط المهني والضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات لمدة أربع (4) سنوات، ابتداء من تاريخ الحصول على علامة "مؤسسة ناشئة، مع سنة واحدة إضافية في حالة التجديد". وتعفى «من الرسم على القيمة المضافة، وتخضع للحقوق الجمركية بمعدل 5%، التجهيزات التي تقتنيها المؤسسات الحاملة لعلامة "مؤسسة ناشئة" وتدخل مباشرة في إنجاز مشاريعها الاستثمارية". واما بخصوص المؤسسات التي تحوز على وسم "حاضنة"، فتعفى من

الرسم على النشاط المهني والضريبة على فوائد الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة سنتين ابتداء من تاريخ حصولها على الوسم الخاص بها، كما سيتم إعفاء تجهيزاتها التي تدخل مباشرة في إطار إنجاز مشاريعها الاستثمارية من الرسم على القيمة المضافة خلال اقتنائها وهذا ما جاء في نص الم**ادة 87 من قانون المالية 2021**. وجدير بالذكر أن المادة **12** من المرسوم التنفيذي رقم **20- 254** المؤرخ في 15-09-2020 أقر بعض الشروط على المؤسسات الناشئة ومنها انه ويتعين على المؤسسة الراغبة في الحصول على علامة "مؤسسة ناشئة" تقديم طلب عبر البوابة الالكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة, يكون مرفقا بنسخ عن السجل التجاري وبطاقة التعريف الجبائي والإحصائي ونسخة من القانون الأساسي للشركة الى جانب شهادتي الانخراط في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية والصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لغير الأجراء، ونسخ عن الكشوف المالية للسنة الجارية ومخطط أعمال المؤسسة بالتفصيل, بالإضافة الى المؤهلات العلمية والتقنية وخبرة مستخدمي المؤسسة. وحسب المادة 19 من نفس المرسوم فانه تمنح علامة "مشروع مبتكر "لمدة سنتين قابلة للتجديد مرتين، وفي حالة رفض الطلب يتعين على اللجنة الوطنية تبرير قرار الرفض وإخطار صاحب الطلب الكترونيا، كما يمكن إعادة النظر في القرار بطلب من صاحب الطلب. وبخصوص البوابة الالكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة فإنها أصحاب المؤسسات الناشئة من تقديم طلبات للحصول على علامة "مؤسسة ناشئة". والغرض من هذا البوابة هو جمع المعلومات من الشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة القائمة في الجزائر من أجل بناء قاعدة بيانات مركزية لجميع الأطراف النشطين في النظام البيئي. ستكون قاعدة البيانات بمثابة مصدر للشراكات المستقبلية مع أفضل الشركات في مختلف المشاريع.

3.1.3. قانون المالية 2022:

أُقر قانون المالية لسنة **2022 في المادة ال 117 تعديلا للمادة 69 من قانون المالية لسنة 2020** كما يلي: تعفى المؤسسات التي تحمل علامة "مؤسسة ناشئة" من الرسم على النشاط المهني أو الضريبة على الدخل الإجمالي أو على أرباح الشركات، وكذا من الضريبة الجزافية الوحيدة، لمدة أربع 04 سنوات، ابتداء من تاريخ الحصول على علامة "مؤسسة ناشئة"، مع سنة 01 إضافية، في حالة التجديد.

4.1.3. قانون المالية 2023:

شعورا منه بأهمية الدور الاقتصادي الذي تؤديه المؤسسات الناشئة من خلال الاقتصاد المعرفي في دفع عجلة النمو الاقتصادي، خفف قانون المالية لسنة 2023 التدابير المتعلقة بإعادة استثمار المزايا الجبائية الممنوحة في إطار دعم الاستثمار وذلك بالنص على ما يلي :

- إعادة استثمار مبلغ يقدر بثلاثين بالمائة 30% من هذه الإعفاءات أو التخفيضات في أجل أربع(04) سنوات ابتداء من تاريخ إقفال السنة التي خضعت نتائجها للنظام التفضيلي.

- يقتطع المبلغ الواجب إعادة استثماره، المحدد وفقا لأحكام الفقرة أعلاه، من الربح القابل للتوزيع للسنة المعنية، في حدود 30% من هذا الأخير. ويمكن أن يعاد استثمار هذا المبلغ المسجل في ختام كل سنة من مرحلة الإعفاء، خلال السنة أو السنوات التي تلي السنة التي يرتبط بها، في حدود الأجل المحدد في الفقرة الأولى أعلاه. في حال تراكم مبالغ المزايا الجبائية المتعلقة بعدة سنوات، يتم حساب الفترة الرباعية بطريقة منفصلة لكل سنة. ويتم إعادة الاستثمار في شكل:

- اقتناء الأصول المادية أو المعنوية التي تدخل مباشرة في أنشطة إنتاج السلع والخدمات

- اقتناء سندات التوظيف،

- شراء الأسهم أو الحصص الاجتماعية أو الأوراق المالية المماثلة، التي تسمح بالمشاركة في رأسمال شركة أخرى تعمل في إنتاج السلع أو الأعمال أو الخدمات، شريطة التحرير الكامل لمبلغ الامتياز الواجب إعادة استثماره،

- المساهمة في رأسمال مؤسسة حاملة لعلامة "مؤسسة ناشئة" أو "مؤسسة حاضنة"، شريطة التحرير الكامل لمبلغ الامتياز الواجب إعادة استثمار.

كما أقر القانون المالي في مادته ال 11 تشجيع البحث وتطوير المؤسسات مدرجا مراجعة السقف من 100 مليون الى 200 مليون دج لخصم النتيجة الجبائية للنفقات المستثمرة في إطار البحث والتطوير ومنح نفس الامتياز الجبائي على النفقات في إطار برامج الابتكار مع المؤسسات الحاصلة على علامة "مؤسسة ناشئة" أو "حاضنة أعمال. وهذه كلها مزايا جبائية من شانها تشجيع خلق مؤسسات ناشئة يمكنها ان تسهم في دفع عجلة النمو في البلاد وتطوير ما يسمى بالاقتصاد المعرفي الذي أصبح اساس الاقتصاد في عصرنا الحاضر.

2.3. التحفيزات التمويلية للمؤسسات الناشئة:

من بين التحفيزات المالية التي عرفتها المؤسسات الناشئة في الجزائر لإنشاء صندوق يتكفل بها وهو صندوق تمويل المؤسسات والشركات الناشئة والذي سوف ينصب الحديث عليه في هذا المحور

1.2.3. صندوق تمويل المؤسسات والشركات الناشئة

تم انشاء حساب تخصيص خاص يحمل رقم 150-302، بعنوان "صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة **startup**""، يكون الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة الامر الرئيسي بصرفه، وذلك بموجب المادة 68 من القانون رقم 20-07 المعدلة والمتممة لإحكام المادة 131 من القانون رقم 19-14 المتضمن قانون المالية لسنة 2020 كما سلف ذكره. ويعرف الصندوق ايضا بصندوق الشركات الناشئة الجزائرية (**Algerian Startup Fund) (ASF**)، وهو عبارة عن شركة راس مال مخاطر عمومية، و هي على شكل شركة مساهمة تتكفل بتمويل المؤسسات الحاصلة على "علامة شركة ناشئة"، براس مال مملوك او شبه مملوك، تم انشاؤه بالتعاون بين وزارة الشركات الناشئة وست (06) بنوك عمومية وهي: بنك الفلاحة والتنمية الريفية، البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، بنك التنمية المحلية و بنك الجزائر الخارجي. وتتمثل موارد الصندوق في:

- إعانة الدولة؛
- الناتج من الرسوم الجبائية وشبه الجبائية؛
- الهبات والوصايا؛

جميع الموارد والمساهمات الأخرى.

وعموما توجه هذه الموارد لتمويل: 1) دراسات الجدوى 2) تطوير خطة العمل؛ 3) المساعدات التقنية 4) التكاليف المتعلقة بإنشاء نموذج أولي 4) التكوين 5) احتضان المؤسسات الناشئة "**Start-up"6** الترويج للمنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة **Start-up**" ". ويمكن القول أن الصندوق لازال في مرحلة النشأة بما انه لم يؤسس الا في أكتوبر من سنة 2020 وهو يحتاج الى مرافقة ومساندة الدولة من خلال رفع من رأسماله الذي لا يتعدى سوى 1.2 مليار دينار جزائري، وبإطلاق هذا الصندوق فقد تحل لمؤسسات الناشئة على جزء كبير من مشاكلها المالية.

ولن تتذلل هذه المصاعب الا من خلال حوكمة رشيدة لهذا الصندوق بعيد عن البيروقراطية الادارية القاسية وفي ظل برنامج طموح تحترم في آليات وادوات التسيير الراشد.

2.2.3. منصات التمويل الجماعي:

يعتبر التمويل الجماعي آلية تمويل مفيدة بشكل خاص للشركات الناشئة التي عادة ما يكون لديها حاجة لرأس المال، من أجل تجسيد أفكار عملية لإنشاء أعمال تجارية جديدة وخلق فرص العمل. وتتضح أهمية التمويل الجماعي للشركات الناشئة في الآتي:

- تمكن منصات التمويل الجماعي عبر الإنترنت، الشركات الناشئة من الوصول إلى المستثمرين الذين يدعمون فكرة هذه الشركة، على عكس مؤسسات التمويل التقليدية التي عادة ما ترفض طلبات الشركات الناشئة في الحصول على قرض، لأنها تعتبر شديدة الخطورة عند النظر إليها من خلال عدسة الائتمان وتقييم المخاطر للبنوك؛

- يوفر التمويل الجماعي للشركات الناشئة، الفرص السانحة لاختيار أحسن طرق للتمويل،

- يعتبر التمويل الجماعي أكثر سهولة للشركات الناشئة، من ناحية الإجراءات مقارنة بطرق التمويل التقليدية، إضافة إلى ذلك عدم وجود ضمانات في نظام التمويل؛

- تساعد منصات التمويل الجماعي على تقديم فكرة الشركة الناشئة في جميع أنحاء العالم عبر الإنترنت، دون أن يستغرق الأمر وقتا طويلا لتنتشر بين المستثمرين، كما يمكن لراود الأعمال والشركات الناشئة استطلاع السوق من خلال الترويج لفكرة تطوير المنتج عبر الإنترنت والتماس استجابة السوق المستهدفة. مما يمكن من ابتكار وتخصيص المنتج بشكل أفضل، من خلال الاستفادة من جميع التعليقات الواردة من الجمهور المستهدف (بللعما ، 2020، ص 7).

وتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020 في مادته الـ 45، الترخيص بفتح منصات لمستشارين في مجال الاستثمار التساهمي عبر الانترنيت، وتكفل لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها بإصدار شروط اعتمادها من قبلها، حيث نصت المادة ال 45 على ما يلي: "تنشأ صفة مستشار الاستثمار التساهمي المكلف بخلق وإدارة منصات الاستشارة في ميدان الاستثمار التساهمي واستثمار أموال الجمهور الكبير، على الإنترنت، في مشاريع استثمارية تساهمية. يمكن أن تتمتع بصفة مستشار في ميدان الاستثمار التساهمي، الشركات التجارية التي تم إنشاؤها لهذا الغرض، والوسطاء في عمليات البورصة المعتمدة لممارسة أنشطة الاستشارة في استثمار القيم المنقولة والمنتجات المالية وكذا شركات تسيير صناديق الاستثمار. يحدد نظام تصدره لجنة

تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، شروط اعتماد وممارسة المستشارين في ميدان الاستثمار التساهمي ومراقبتهم.

وقد اطلقت خلال سنة 2019 مجموعة من المؤسسات الفرنسية الجزائرية منصة لتمويل المشاريع المبتكرة للشباب تحت مسمى "**INVESTI**"، التي تعد حسب تصريح رئيسها "نزيم سيني"، اول منصة للتمويل الجماعي في الجزائر، وأضاف ممثل غرفة التجارة والصناعة الجزائرية الفرنسية بمرسيليا انه تم انشاؤها من قبل مجموعة من شباب وأصحاب مؤسسات اقتصادية فرنسية جزائرية بهدف جعلها بمثابة موقع للتمويل التعاوني، وسيمكن من خلالها ربط الشباب الحاملين للمشاريع المبتكرة مع رجال أعمال وأصحاب مؤسسات فرنسية جزائرية ممن يرغبون في الاستثمار في المشاريع المبتكرة بالجزائر . وتجدر الاشارة الى أن المنصة تمول بالطرق التقليدية، بالإضافة الى امكانية الدفع الالكتروني بأي نوع من انواع البطاقات البنكية، في ظل تزويد المنصة بتطبيقات تضمن امن المعلومات المهنية وتدفق المعاملات البنكية بشكل حرفي يترجم الواقع الاقتصادي المعاش.

4. خاتمة:

تطرقنا من خلال هذه الورقة البحثية إلى مختلف الاساليب والوسائل التحفيزية جبائية كانت او تمويلية مع الاشارة الى القوانين المالية الصادرة منذ 2020 وكذا صندوق تمويل المؤسسات الناشئة ومنصات التمويل الجماعي، وكذا آليتها وأساس العمل الذين يقوم عليها، وتعرفنا على التحفيزات الجبائية التي عرضتها الدولة للشباب الطموح حاملي مشاريع ذات صلة بالاقتصاد المعرفي، وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة الى النتائج التالية:

- القوانين المالية وحدها لا تكفي لتطوير المؤسسات الناشئة إذا لم ترافق بالمراسيم التنفيذية التي من شانها تفعيل الاحكام القانونية التي تضطلع بمشاكل المؤسسات الناشئة،

- صندوق تمويل المؤسسات والشركات الناشئة إذا لم يكن مسؤوليه يحملون ارادة تغيير الواقع والقفز من حالة السكون الى الحركية الاقتصادية في ظل اقتصاد معرفي لا يمكنه ان يساير مستجدات المؤسسات الناشئة،

- التمويل الجماعي تمكن من خلال منصاته الالكترونية عرض مشاريع الشركات الناشئة والوصول السهل والسريع الى جمهور عريض جدا من المستثمرين الصغار والكبار.

- حققت بعض المؤسسات الناشئة قفزة نوعية من خلال فوزها في المحافل الدولية في عرض منتجات ذات نوعية رفيعة، وهذا ينم على اهتمام اصحاب المشاريع الى تحقيق النجاح المأمول.

وتأسيسا لما سبق ذكره يمكن اقتراح بعض التوصيات:

- تطوير البنية التحتية الالكترونية وتوفير وسائل الدفع والاتصال والانترنت؛
- تفعيل الإطار التشريعي والتنظيمي للمعاملات التجارية والمالية الالكترونية؛
- الاخذ بتوفير نظم الامن والسرية للمتعاملين الكترونيا لكسب ثقتهم؛
- العمل على نشر ثقافة التعامل في البورصة لدى عامة الناس والاستعانة ؛
- تأطير أصحاب الشركات الناشئة من قبل مختصين سواء في الجانب المالي او غيره؛
- تفعيل وتأطير صندوق تمويل المؤسسات والشركات الناشئة.

5. قائمة المراجع:

- بوالشعور شريفة، دور حاضنات الاعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة startups دراسة حالة الجزائر. مجلة البشائر الاقتصادية المجلد الرابع العدد 02 ،2018، ص 420
- .بللعما أسماء، التمويل الجماعي آلية مبتكرة لزيادة فرص تمويل الشركات الناشئة-إشارة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا-. الجزائر. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 05، العدد 2، 2020، ص 7
- القوانين المالية لسنتي 2020-2021.
- القوانين المالية لسنة 2020.

- Marty, O. (2002). La vie de Start-up (s') Investir dans les entreprises innovantes. Gérer et comprendre Annales des Mines(64), 4-15.
- Graham, P. (2020, 07 01). Startup-growth. Retrieved from http://www.paulgraham.com/growth.html
- Manolova, T. S., Manev, I. M., Carter, N. M., & Gyoshev, B. S. (2006). Breaking the family and friends' circle: Predictors of external financing usage among men and women entrepreneurs in a transitional economy. Venture Capital, 8(02), 109–132.